نديم القصار : المصارف حريصة على تطبيق قانون مكافحة تبييض الأموال وننبّه من الارتدادات السلبيّة عن تأخير تشكيل الحكومة

ابراهيم عواضة

اكد رئيس مجلس ادارة فرنسبنك للاعمال نديم القصار، على طيّ صفحة البنك اللبناني الكندي من دون تداعيات على القطاع المصرفي اللبناني.

ونفى القصار كل التكهنات التي انطلقت بوجود مصارف لبنانية على لائحة المصارف المتهمة بتبييض الاموال في وزارة الخزانة الاميركية، مؤكدا حرص المصارف اللبنانية على تطبيق القانون ٣١٨ المتعلق بمكافحة تبييض الاموال ايا تكن وجهة هذه الاموال والغاية منها.

ونبه القصار من الارتدادات السلبية الناتجة عن تاخير تشكيل الحكومة على الوضع العام في البلاد التي تنعكس على القطاع المصرفي والاقتصاد على نحو اعمّ.

وتوقع القصار بعض التباطؤ في النشاط المصرفي.. لكن دون ان يعني ذلك تراجعا في المطلق اذ ارتفعت الميزانية المجمعة للمصارف حتى نهاية شباط بنسبة ٠,١ في المئة، وازدادت رساميل المصارف مليارا و٤٣٦ مليون دولار، وارتفعت التسليفات للقطاع الخاص بنسبة اعلى من الودائع بلغت ٢,٢ في المئة الى ٣٥,٧ مليار دولار اميركي.

تحدث رئيس فرنسبنك للاعمال نديم القصار الى «الديار» عن انعكاسات التاخير الحاصل في تشكيل الحكومة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وعن ازمة المصرف اللبناني – الكندي، وعما يتردد من وجود مصارف لبنانية اخرى قد تواجه مصير المصرف المذكور، وعن نشاط ودور مصارف الاعمال كان الحديث الآتي:

عن ازمة الفراغ الحكومي وانعكاساتها على القطاع المصرفي يقول القصار:

لاشك ان الازمة السياسية العامة في البلاد والتي كان من نتائجها المباشرة التاخير في تاليف الحكومة الجديدة، لها ارتدادات سلبية على الوضع العام في البلاد، التي تنعكس على القطاع المصرفي والاقتصاد على نحو اعم. وقد بدانا نتلمس ذلك في التوقعات الاقتصادية لسنة ٢٠١١، التي تشير الى تراجع النمو الاقتصادي، والى تراجع في ميزان المدفوعات والدفق النقدي الى لبنان. وهذا ما يفترض ان يتنبه له السياسيون، والانتقال فورا الى تاليف الحكومة الموعودة. لان مزيدا من التاخير على هذا الصعيد، في وقت يشهد فيه محيطنا العربي في عدد من الدول العربية تطورات دراماتيكية وغير مسبوقة بوتيرة عالية ومتسارعة، سيزيد من تعقيد امورنا الاقتصادية والاجتماعية. ذلك على وقع خطاب سياسي عالي اللهجة وقاسي المضمون، وفي ظل تجاذبات سياسية يزيد من حدتها غياب الحوار وحتى التحاور بين الافرقاء الاساسيين. المطلوب اذا ان يتحسب المسؤولون لهذا الامر وان يتحسسوا هموم الناس في حياتهم وقلقهم وفي اسباب عيشهم، وان يحصنوا البلد في وجه ما قد يواجهه من استحقاقات داخلية وخارجية في مختلف الاتجاهات وعلى كافة الاصعدة.

اما عن اداء القطاع المصرفي في الربع الاول من ٢٠١١ والذي سيتوضح في صورة اوضح حين انجاز الاحصاءات المتصلة به، فيتوقع ان تكون متباطئة عن وتيرتها في الفترة المقارنة من ٢٠١٠ بيد ان ذلك لا يعني تراجعا في المطلق. وبحسب الاحصاءات المنجزة في مصرف لبنان حتى اخر شباط ٢٠١١ فقد بلغت الميزانية المجمعة للمصارف مقومة بالدولار الاميركي ١٣,٠١ مليار بزيادة ٠,٩٪ في المئة في الشهرين الاولين من عام ٢٠١١ اما الودائع فقد تراجعت بنسبة ٠,١٪ لتبلغ ١٠٦,٨ مليارات دولار اميركي في اواخر شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع اواخر العام المنصرم. مع ذلك كان ارتفاع التسليفات للقطاع الخاص بنسبة اعلى من الودائع بلغت ٢,٢ في المئة الى ٣٥,٧ مليار دولار اميركي، الامر الذي يؤكد استمرار المصارف في تمويل الاقتصاد رغم الظروف السياسية. لكن التسليفات بالليرة والعملات للقطاع العام تراجعت في اواخر شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع اخر كانون الاول ٢٠١٠ بنحو ١,١ مليار دولار اميركي الى ٢٧,٥ مليارات دولار اميركي.

اما رساميل المصارف فزادت مليارا و٤٣٦ مليون دولار اميركي، اي بواقع ١٨,٠٧ في المئة. والزيادة تؤكد عزم المصارف على تعزيز قاعدتها الترسملية، وعناصر القوة في اموالها الخاصة، لملاقاة التزامات بازل ٣ التي ستدخل موضع التنفيذ في مرحلتها الاولى بحلول ٢٠١٣. كما لتوفير افضل التجهيزات والخدمات التكنولوجية للعملاء، وتطوير مواردها البشرية. وقد لاحظنا عودة نسبة الدولرة في الودائع الى الارتفاع في شباط الى ٦٥,٦ في المئة، في مقابل ٦٣,٢ في المئة في اواخر العام ٢٠١٠، ومرد ذلك الى التحويلات من الليرة الى الدولار الاميركي والعملات جراء عدم الاستقرار السياسي وتاخير تاليف الحكومة.

بيد ان المؤشر السلبي الواضح، كان بتراجع ميزان المدفوعات اكثر من ٦٠٠ مليون دولار اميركي. ونجم ذلك عن تراجع حركة الرساميل والتحويلات الى الخارج، مع استمرار العجز التقليدي في الميزان التجاري والحساب الجاري.

وعن ازمة المصرف اللبناني الكندي ووقعها على القطاع المصرفي؟ وعما يتردد من وجود مصارف لبنانية اخرى قد تواجه مصير المصرف المذكور يقول رئيس فرنسبنك للاعمال:

لقد انتهت ازمة المصرف اللبناني الكندي من دون تداعيات على المصارف اللبنانية والقطاع عموما، وكما تعلمون، فقد تم الاتفاق المبدئي برعاية مصرف لبنان على دمج المصرف بمصرف سوسيتيه جنرال لبنان، والاجراءات قائمة بين الفريقين ليدخل الاتفاق مرحلته النهائية بعد موافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان في وقت قريب كما اعتقد.

اما في شان الشق الثاني من سؤالكم فليس هناك اي اساس لبعض التكهنات التي انطلقت بوجود مصارف لبنانية اخرى على لائحة المصارف المتهمة بتبييض الاموال في وزارة الخزانة الاميركية. وهذا ما اكدته السفيرة الاميركية في بيروت مورا كونيللي خلال زيارتها في اواخر اذار الماضي لرئيس مجلس ادارة فرنسبنك الوزير عدنان القصار، نقلته وسائل الاعلام اللبنانية والاجنبية. وكررت هذا الامر خلال لقائها مجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان، كما اكد سعادة حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامة هذا الامر في اكثر من مناسبة.

كل ما اود التشديد عليه في هذا المجال، ان المصارف اللبنانية تعي مسؤولياتها حيال التحقق من وضعية عملائها وعملياتها المصرفية، وحريصة على تطبيق القانون ٣١٨ المتعلق بمكافحة تبييض الاموال ايا تكن وجهة هذه الاموال والغاية منها وان اداء مصارفنا في هذه المرحلة بالرغم من الظروف التي يمر بها البلد ومنطقتنا العربية يشير بوضوح الى ان ثقة المودعين والمستثمرين في قطاعنا المصرفي لم تزعزع بل تعزز بشكل مضطرد وبوتيرة عالية.

وعن اداء مصارف الاعمال في ٢٠١٠ وفي الفصل الاول من ٢٠١١ وعن المطلوب لتطوير دور هذه المصارف وتفعيله يقول القصار:

بعد الازمة المالية في ٢٠٠٨، وردت توظيفات كبيرة الى القطاع المصرفي في لبنان وبلغت مستويات غير مسبوقة من النمو حجما ونسبة مئوية في سنة واحدة ٢٠٠٩، وقد استمر النمو في موجودات المصارف وودائعها في ٢٠١٠ انما بتراجع عن سنة الذروة في ٢٠٠٩. كذلك هناك بعض التراجع بفعل الاوضاع العامة في البلد وفي محيطنا العربي في اداء هذه المصارف في شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع شباط ٢٠١٠.

لكن المطلوب والملح هو اجراء الاصلاحات اللازمة التي تساهم في تكريس وزيادة حجم الاختصاص وتوسيع الخدمات وتنويعها. كما المطلوب تحقيق استقرار سياسي وظروف عامة افضل مما هي عليه. فمما لاشك فيه ان مصارف الاستثمار والاعمال بحاجة الى بيئة اقتصادية ملائمة لناحية توسيع النشاط الاقتصادي واستقرار الاوضاع العامة في البلاد بحيث يتعزز طلب الشركات والمشاريع على التمويل المتوسط والطويل الاجل وزيادة الرساميل من خلال اسواق رأس المال المحلية وبالتالي توسيع مروحة الشركات المدرجة في بورصة بيروت.